

## مجلس المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧

### مقدمة

يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على مجلس المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وباسمه الرسمي «مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة ومنطقة غزة»، ويجري اختصار الاسم للتداول بمسمى «موعيتسيت ييشع». يأتي ذلك في سياق الحديث عن جمعيات اليمين، ففي الحالة الإسرائيلية المهيمنة، يتحدد التعامل مع «اليمن» أو «اليسار» باعتبارات الموقف من الاحتلال المذكور، وحل القضية الفلسطينية. وهذا للإشارة وليس موضوع النص.

هناك نماذج لمناهج مختلفة في تقييم الجمعيات، وبالمجمل، جرت استعارتها من عالم الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية. كما توجد اختلافات بين نموذجين مركزيين في التقييم، يدرج إطلاق

\* مدير «اتحاد الجمعيات الأهلية العربية - اتجاه» سابقاً

تسمية «النموذج الأمريكي» على أحدهما، وهو الذي يركز على المردود، ولذلك نجده يتطرق إلى النجاعة والهدف، معتبراً أن كل جهد لا يقرينا من الهدف هو غير ضروري، كما لا بأس بملاءمة جمهور الهدف إلى الغاية وليس العكس من ذلك. في المقابل يشدد «النموذج الأوروبي» على طبيعة المسار والسيرورة وعلى القيم، معتبراً أن الوتيرة تخضع لوضعية جمهور الهدف، وهو شريك في تحقيق أهداف المؤسسة التي تتحدث باسمه، وهو توجه مستوحى من ذهنية التنمية المستدامة في دولة الرفاه الاجتماعي. سوف اعتمد في هذا المقال النموذج الثاني، ومن وجهة نظر أصحاب الشأن القيمين على مجلس المستوطنات: أي كما يراه المستوطنون أنفسهم، ولذلك سوف يتم التعامل مع المفردات والأفكار التي يتبنونها هم، كل ذلك في مسعى لتوضيح صورة التنظيم والفعل والأثر ومواطن القوة والضعف لدى هذه المؤسسة.

في المقابل، يمثل مجلس المستوطنات جيل المؤسسات المنبثقة عن علو شأن التيار الديني-القومي وأثره، مقابل تهاوي دور التيار المؤسس لإسرائيل والمهيمن حتى أواسط السبعينيات، ألا وهو حركة العمل التاريخية، هذا التحول الذي لا يزال أثره عميقا على مجمل الحياة السياسية الإسرائيلية وعلى وضعية المسألة الفلسطينية.

كيان الدولة قبل الإعلان الرسمي عنها، قد أنهت دورها الجوهري، في حين أن مجلس المستوطنات هو الذراع الذي يبني إسرائيل الكبرى، أو بمفاهيمه غربي نهر الأردن، منطلقاً من أن احتلال ١٩٦٧ هو الحدث المؤسس لوجوده، يوفر الفرصة لإتمام ما لم يجر إنجازه عام ١٩٤٨.

على الرغم من ذلك، يساعد التطرق إلى المجلس من باب الجمعيات الإسرائيلية اليمينية، والتمويل، في تبيان العلاقة مع الدولة وحجم الأثر الذي يتركه.

أسوة بما يحدث عادة في عالم المؤسسات، يواجه مجلس المستوطنات في المرحلة الراهنة أزمتاً جدية وعميقة، وهي إلى حد كبير أزمة الأطر التي تحقق جلّ هدفها لتغدو الحاجة إلى رهنيتها واستمراريتها موضع تساؤل حقيقي.

## تعريف بالمجلس والاطر التابعة له

يعرّف مجلس المستوطنات ذاته كما هو وارد في موقعه على الشبكة بما يلي: «مجلس البلديات اليهودية في يهودا والسامرة ومنطقة غزة»، و«هو جمعية ينضوي في عضويتها كل رؤساء بلديات المدن والسلطات المحلية والمجالس الإقليمية الإسرائيلية والتي تقع ضمن حدود يهودا والسامرة، وسابقاً أيضاً من محافظات غزة، وكذلك شخصيات جماهيرية».

تأسس المجلس رسمياً عام ١٩٨٠ وفعلياً قبل ذلك بسنتين، بهدف «تعزيز المشروع الاستيطاني، وتمثيل مصالح المستوطنين، وكذلك للقيام بالدعاية والترويج في إسرائيل والعالم لتأكيد شرعية المشروع الاستيطاني وأهميته».

جرى من الناحية الإجرائية تسجيل مجلس المستوطنات كجمعية مسجلة، ويستخدم المجلس تعريف جمعية عامة غير ربحية؛ أي أن أموالها وأموالها لا توزع على أعضائها، بل تخدم أهدافها فحسب.

لا يدلّ تسجيل المجلس إجرائياً كجمعية بما فيه الكفاية على

كما ويجدر هنا لفت النظر إلى وجود فجوة في التعامل مع المفاهيم ودلالاتها، فما نجدها سلبية دامغة في اللغة العربية وفي تداول السياسة، فإنها مصدر اعتزاز لدى المستوطنين، بما فيها كلمة: «مستوطن» ذاتها.

كما يعتمد المقال بالمجمل على مصادر إسرائيلية بحثية وإعلامية، وذلك في مسعى للنظر إلى هذا الكيان المؤسسي من باب التفاعلات داخل المجتمع الإسرائيلي.

تجري على الحلبة السياسية الإسرائيلية مقارنات ما بين «جمعيات اليسار» و«جمعيات اليمين»، سوف يسعى المقال إلى التحقق من مدى صدقية هذه المقارنة، من خلال التطرق إلى الأثر، والعلاقة بالدولة وسياساتها، مع التركيز على مجلس المستوطنات.

حصر الموضوع في إطار الوضعية التنظيمية الرسمية، لا يفي بغرض تقديم صورة واضحة، بل يجب النظر إلى المجلس من باب سعة المشروع الصهيوني الاستيطاني الإسرائيلي بعد احتلال العام ١٩٦٧، والعلاقة البنوية بين هذه المؤسسة والدولة؛ أي أن دوره هو مشروع دولة. تؤدي هذه الوضعية صاحبة الأثر إلى المقاربة بين المجلس الاستيطاني وسعيه إلى بناء إسرائيل الكبرى، وبين دور كل من الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية في المشروع الاستيطاني في فلسطين وقيام إسرائيل ذاتها. وهو في ذلك أقرب إلى تعريفات المؤسسات القومية اليهودية منه إلى عالم الجمعيات ومسجل الجمعيات وسياساتها بالمفهوم الضيق.

في المقابل، يمثل مجلس المستوطنات جيل المؤسسات المنبثقة عن علو شأن التيار الديني-القومي وأثره، مقابل تهاوي دور التيار المؤسس لإسرائيل والمهيمن حتى أواسط السبعينيات، ألا وهو حركة العمل التاريخية، هذا التحول الذي لا يزال أثره عميقاً على مجمل الحياة السياسية الإسرائيلية وعلى وضعية المسألة الفلسطينية.

تقوم هذه المقاربة على فرضية أن إسرائيل هي ذاتها، والمشروع الصهيوني هو ذاته من حيث الجوهر، لكن الأدوات التي أقامت

ينتمي مجلس المستوطنات برمته إلى جيل المؤسسات ما بعد احتلال العام ١٩٦٧ وإقامة المستوطنات في المناطق المحتلة. كما وينتمي إلى العقيدة الصهيونية الدينية التي تشدد على الطابع اليهودي لإسرائيل، وترى بـ«مناصرة القومية اليهودية ودولة اليهود لزاما تعود مصادره إلى التوراة»، ويلقب أتباع هذا التيار بذوي القلنسوة الملونة (المطرزة).

المستوطنات إلى تطبيقه على أرض الواقع. كما أنه، وبناء عليه، يناهض بعنف كل فكرة لانسحاب إسرائيل من أي جزء من أرض إسرائيل، ومن المنطلق ذاته خاض حملة قوية جدا المناهضة جدار الاحتلال في الضفة الغربية وحول القدس. ومن المنطلق ذاته أيضا تحدد شركة أماناه؛ وهي الذراع الاستيطاني، بأن مجال عملها يشمل أيضا الجليل والنقب. أما المتدينون الحريديم فيؤمنون بأن خلاص اليهود وأرض الميعاد يتحققان فقط عند مجيء المسيح المخلص.

المشروع الاستيطاني في يهودا والسامرة هو جزء مركزي في تحقيق الصهيونية. ويتمتع بأهمية إستراتيجية من الدرجة الأولى. ويشكل مجلس المستوطنات الإطار المنظم الوحيد الذي يطور ويعزز ثبات المشروع الاستيطاني في ييشع. وفي السنوات الأخيرة يصارع على وجوده، أما التبرير العملي لوجود المجلس، وكما يحدده، فهو «وجود احتياجات خاصة للسلطات المحلية في هذه المناطق، وهي ليست موجودة في سلطات محلية أخرى في إسرائيل، كالاحتياجات الأمنية المشددة وشق الشوارع الالتفافية والاعتراف بأراضي الدولة».

## منظومة المؤسسات التابعة

### لمجلس المستوطنات

#### أماناه

الذراع الاستيطاني التنفيذي للمجلس، بدأت في داخل حركة غوش إيمونيم.

تأسست أماناه (معناها بالعربية: ميثاق) في العام ١٩٧٨، وهي تشكّل حركة الاستيطان في غوش إيمونيم. جلّ عملها هو إقامة مستوطنات وتنفيذ مشاريع إسكانية في مستوطنات الضفة الغربية، وذلك من خلال شركة محدودة الضمان للبناء والتطوير المتفرعة عنها والتي تدعى: بنياني بار أماناه، حيفرا لبنينان وبيتوت (شركة للبناء والتطوير).

كانه هذه المؤسسة. هناك تداخل في التعامل الإعلامي والشعبي الواسع مع مفهومي الجمعية والمنظمة غير الحكومية، كما يوجد تداخل بين المفهومين المذكورين وبين المجتمع المدني.

ما نحن بصدد في سياق المقال هو جمعية مسجلة وتعمل وفق القانون الإسرائيلي بما فيه قانون الجمعيات من الناحية الإجرائية، في حين تقوم بتحميل كل المهام التي لا تدخل ضمن قانون الجمعيات على شركات ليست لأهداف الربح تابعة للجمعية، لكنها ذات كيان قانوني مستقل، في حين أن مرؤوسى الجمعية يشغلون المواقع المفصلية في هذه المؤسسات التابعة، لنجد في المحصلة منظومة من المؤسسات تحت مسمى مجلس الجمعيات.

## التبرير العقائدي والتبرير

### العملي لوجود المجلس

ينتمي مجلس المستوطنات برمته إلى جيل المؤسسات ما بعد احتلال العام ١٩٦٧ وإقامة المستوطنات في المناطق المحتلة. كما وينتمي إلى العقيدة الصهيونية الدينية التي تشدد على الطابع اليهودي لإسرائيل، وترى بـ«مناصرة القومية اليهودية ودولة اليهود لزاما تعود مصادره إلى التوراة». ويلقب أتباع هذا التيار بذوي القلنسوة الملونة (المطرزة).

ومن الجدير التمييز بين هذا التيار الديني القومي وبين تيار المتدينين الحريديم. إذ تتلخص عقيدة التيار الأول بضرورة الفعل الإنساني لتحقيق السيادة اليهودية، وبأن إسرائيل هي بداية الخلاص الرباني، وتنادي بإدماج القيم الثلاث العليا: التوراة، وشعب إسرائيل، وأرض إسرائيل. وهذا ما يسعى مجلس

بدايات الاستيطان بعد ١٩٦٧: قنوة شرقي نابلس.



بخلاف الصفة الرسمية للصندوق القومي اليهودي، الذي لم ينتحل اسما عربيا، حتى وإن لجأت شخصياته إلى التحايل في هذا المجال، فإن «الوطن» قامت، في الأساس، على تزيف صفقات أراض وشهادات ملكية. ما يساعد على ذلك هو القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية الذي يعفي المستوطنين من المسؤولية في حال كان التزوير «بنية صافية» و «لم يعرفوا مسبقا عنه».



زامبيش.

أراض وشهادات ملكية. ما يساعد على ذلك هو القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية الذي يعفي المستوطنين من المسؤولية في حال كان التزوير «بنية صافية» و «لم يعرفوا مسبقا عنه». وهكذا فإن هذا المخرج يشكل أساسا لنهب محمي قانونياً. وتشغل الوطن للسيطرة على أراض من خلال تزوير إرادة أصحابها. وقد سعت حركة سلام الآن إلى فضح هذه التحايلات، دون القدرة على الحد منها.

أما جمعية إسرائيل شيلي (إسرائيل خاصتي، أو إسرائيل التي تخصني) فتصنف نفسها كجمعية للعمل الصهيوني، وتتبع للمعسكر القومي، وتنشط إعلامياً في نشر المواقف المساندة لإسرائيل وترد على التصريحات العدائية لها أو للمستوطنين. وقد أسسها عام ٢٠١٠ كل من أييليت شاكيد ونفتالي بينيت والناطق باسم مجلس ييشع روني أرزي، وجرى تسجيلها في العام ٢٠١٤ كجمعية تحت اسم «كيرن يديدي إسرائيل شلي» (صندوق أصدقاء إسرائيل التي تخصني)، ولا تزال تعمل من مكاتب مجلس ييشع في القدس.

### التمويل الخارجي، والتمويل الحكومي

هناك محاجة إسرائيلية سياسية وإعلامية بأن «جمعيات اليسار» تتلقى دعماً خارجياً من حكومات وصناديق دعم

## قائمة الأمناء العامين لمنظمة أماناه: من

١٩٧٩ ولغاية ٢٠١٩:

كان تعاقب الأمناء في هذه الوظيفة كما يلي: أوري ألييتسور ثم أوري أريئيل، أوري ألييتسور، أوري أريئيل، موني بن أريه (بضعة أشهر فقط)، أوري أريئيل، زئيف حيفر (زامبيش): أي أنه وطوال أربعين عاماً، تناوب على إدارتها فقط ثلاثة من قيادات الاستيطان، والأخير يقودها منذ العام ١٩٨٩. وهذا دليل على أهميتها ويوحى بعدم الشفافية نظراً للدور الذي تقوم به والمنوط بها. ويعتبر رئيسها الحالي من أكثر الشخصيات أثراً في السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وتحويلها إلى ملكية يهودية بمصادقة القانون الإسرائيلي.

### «الوطن»

الشركة الأخرى التي أسستها أماناه وتحمل اسماً عربياً، هي شركة «الوطن»، متخصصة في شراء الأملاك غير المنقولة – العقارات والأراضي، في الضفة الغربية والقدس. ويشغل منصب أمينها العام زئيف حيفر (الملقب بزامبيش)، وهو أحد أبرز الشخصيات وأكثرها أهمية في السمسرة وشراء الأراضي الفلسطينية. ويبقى حلم حركة أماناه هو توطين مليون يهودي في المستوطنات، وهذا تحول إلى مشروع دولة، وليس مشروع حركة فحسب.

شركة الوطن – اسم عربي منتحل وجذاب من قبل أماناه التي أقامت شركة تحمله. وإذ تشكل أماناه الذراع التنفيذي للاستيطان من قبل مجلس المستوطنات، بعد أن كانت كذلك في إطار غوش إيمونيم، فإن شركة الوطن هي الذراع لـ «شراء» الأراضي الفلسطينية بغية الاستيطان عليها.

بخلاف الصفة الرسمية للصندوق القومي اليهودي، الذي لم ينتحل اسماً عربياً، حتى وإن لجأت شخصياته إلى التحايل في هذا المجال، فإن «الوطن» قامت، في الأساس، على تزيف صفقات

**وفي الحقيقة، تأتي غالبية تمويل «جمعيات اليسار» من مصادر دعم خارجية  
أوروبية وأميركية. بينما غالبية تمويل «جمعيات اليمين» تأتي من مصادر محلية  
ورسمية؛ أي من الدولة. ويتم ذلك بعدة أساليب مباشرة وغير مباشرة.**

ويشكل مجلس المستوطنات الإطار الذي يعالج هذه الاحتياجات الخاصة.

وفي الحقيقة، تأتي غالبية تمويل «جمعيات اليسار» من مصادر دعم خارجية أوروبية وأميركية. بينما غالبية تمويل «جمعيات اليمين» تأتي من مصادر محلية ورسمية؛ أي من الدولة. ويتم ذلك بعدة أساليب مباشرة وغير مباشرة.<sup>٢</sup>

على سبيل المثال، قام المجلس بتسجيل جمعية ييشع التي تعمل من مكاتبه، ومؤسسوها هم من قيادات المجلس ومؤسساته، لدى سجل الجمعيات تحت اسم: «ييشع - الجمعية لتطوير المستوطنات اليهودية في יהודה والسامرة ومنطقة غزة».

وتتبنى ييشع أهداف المجلس في زيادة عدد المستوطنين والبنى التحتية والبناء. تكشف ميزانية الجمعية وتقريرها السنوي الرسمي المقدم إلى سجل الجمعيات عام ٢٠١٨ إلى حدٍّ ما كيف تنم الأمور.<sup>٣</sup>

«مجمّل الدخل: ٤,٧٠١,٣٨٧ شيكلا

تكلفة أجرة موظفين ومرفقاتها: ٤٦٢,١٨٩ شيكلا

مصاريف إدارة ومصاريف عامة: ٢٣٣,٤٦٠ شيكلا

مصاريف أخرى: ٣,٥٥٩,٤٣٣ شيكلا

فائض سنوي: ٤٤٦,٣٠٤ شيكل».

الملف هنا هو بند «مصاريف أخرى» وهو يعادل ٧٦٪ من ميزانية الجمعية وهي مبالغ ضخمة قياساً بالجمعيات.

وكي تتكامل الصورة فإن مصدر التمويل هو أيضا يثير التساؤلات وهذه هي الصورة:

٩٤,٩٪ من الميزانية (٤,٤٦٥,٨٩٨ شيكلا) مصدرها رسوم عضوية.

لسنا هنا بصدد «الأداء السليم» للجمعية، فهذا ليس موضوع انشغالنا، لكن في هذه المعطيات مؤشرات إلى تسريب مصادر تمويل كبيرة من الدولة والمجالس المحلية إلى الجمعية، ما يضاعف قوة مجلس المستوطنات، وهي أكبر من قدراته المؤسساتية والتنظيمية بأضعاف.

خاصة لمناهضة المستوطنات وللرقابة على ممارسات الاحتلال. وتعتبر إسرائيل ذلك تدخلا أجنبيا في مواجهة «خيارات الناخب الإسرائيلي»، ومن هنا جاءت المساعي لسن قانون يشدد الإجراءات تجاه الجمعيات التي تحصل على تمويل خارجي، في حين أن التمويل الحكومي المخصص للجمعيات يذهب في غالبية إلى جمعيات اليمين، ولا شيء منه إلى الجمعيات المناوئة للاحتلال، وحتى معايير الدعم الحكومي تعطي أولوية قومية للجمعيات التي تعمل مع السكان خارج الخط الأخضر. كما أن هناك مسارات تمويل أكبر تصل جمعيات اليمين- وفي حالتنا مجلس المستوطنات- من خارج نطاق دعم الجمعيات. وعمليا، تسعى المحاجة بشأن التمويل الخارجي إلى نزع شرعية مناهضة الاحتلال والاستيطان، كما ستجري المحاولة لتبيان ذلك لاحقا.

تنطوي مقارنة «جمعيات اليمين»، وبالذات مجلس المستوطنات، مع «جمعيات اليسار»، على عدم توازن مفرط، فالدولة ومؤسساتها بما فيها «منظمات الظلال» لها الدور الأكبر في تعاضد قوة مجلس المستوطنات. كما وتشكل الأنشطة الخارجية على القانون إلى حين تغيير وضعيتها أحد أهم أوجه التكامل مع الدولة. ففي حين أن جل عمل التنظيمات اليسارية مثل بتسليم وأطباء لحقوق الإنسان وهموكيد وغيرها هو الرقابة على الانتهاكات الإسرائيلية، بما فيها انتهاكات المستوطنين، لحقوق الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال وللكيتم وحياتهم، وتندرج هذه المؤسسات ضمن تعريف «المنظمات غير الحكومية»، في حين -وهذا ما سيجري التوسع به لاحقا- فإن مجلس المستوطنات (ييشع) مرتبط بنيويا بالدولة وبالحكومات المتتالية، ويجري التعامل الوظيفي مع هذه الحالة من قبل الطرفين، سواء المجلس أم الحكومة، ويقوم الطرفان بتسخير هذه الوضعية لتقاسم أدوار في مواجهة التحديات دولياً، والاحتجاجات على الاستيطان وعلى اعتداءات المستوطنين متعددة الأشكال.

لقد وضعت الدولة تحت تصرف ييشع قدرات هائلة مما سيطرت عليه في هذه المناطق، من «أراضي دولة» و«أماكن غائبين» ومناطق نفوذ، وسيطرة على المياه، وقوانين مساندة وغير ذلك. منظومة سفريات لنقل طلاب المدارس بسبب الانتشار الجغرافي.



لسنا هنا بصدد «الأداء السليم» للجمعية، فهذا ليس موضوع انشغالنا، لكن في هذه المعطيات مؤشرات إلى تسريب مصادر تمويل كبيرة من الدولة والمجالس المحلية إلى الجمعية، ما يضاعف قوة مجلس المستوطنات، وهي أكبر من قدراته المؤسساتية والتنظيمية بأضعاف.



مستوطنة الون موريه بعد التوسع.

رسوم العضوية المذكورة في جمعية عدد أعضائها المسجل هو ٢٦ لا يمكن أن يكون من أفراد، وهو شبيه بعدد المجالس الإقليمية والبلدية والمحلية المنصوية في إطار المجلس حيث العضوية فيه محصورة بالمستوطنات ممثلة برؤسائها وبشخصيات اعتبارية. وهذا يعني أن المصدر الأول لهذه الأموال هو الدولة التي تمول جمعية ييشع بمجمل احتياجاتها وتكاليفها وتمنحها حرية العمل بعدم تفصيل أنشطتها التي تستحوذ على الميزانية.

### المال الكبير على شكل دعم لوجستي

تعتبر هذه الميزانيات متواضعة نسبياً، في معايير الجمعيات الكبيرة، لكن الميزانيات الجدية باعتبارات المجلس لا تتأتى من رسوم العضوية، بل من الدعم اللوجستي الذي يغطي تكاليف أنشطتها والذي تحصل عليه من ميزانيات البلديات والمجالس الإقليمية والمحلية التي في نطاق المجلس، وهو معفي من أي مساءلة في هذا الصدد؛ أي أن مجلس المستوطنات يقوم بدوره المؤثر على السياسات ومواقع اتخاذ القرار بواسطة المال العام في الدولة، والتي تغطي المناحي العامة التي يضغط المجلس لتنفيذها خدمة لأهدافه وأهداف المشروع الاستيطاني الذي تشكل الدولة أداة التنفيذ الأولى له. على سبيل المثال فإن كل الميزانيات التي تقدّر بعشرات ملايين الشواكل لتغطية تكلفة المظاهرات ولافتات الشوارع الدعائية ونقل المتظاهرين في آلاف الحافلات لمواجهة مخطط الانسحاب من غزة جرت تغطيتها مباشرة من ميزانيات المجالس الإقليمية الأعضاء في مجلس المستوطنات، على الرغم من أن النشاط ظهر باسم مجلس المستوطنات.

أقرت الحكومة الإسرائيلية خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٩ بالاتفاق بين نتنياهو ورؤساء مجلس المستوطنات على تحويل ٥٤ مليون شيكل، كميزانية إضافية للأمن. كما أبلغ وزير الاقتصاد رئيس مجلس المستوطنات بالقرار الحكومي بتعويض المستوطنات عن كل خسائر مالية تتكبدها نتيجة قرار الاتحاد الأوروبي وضع شارة على منتجات المستوطنات في أسواقه.

### خلفية تاريخية وعقائدية وسياسية

يعود تأسيس مجلس المستوطنات رسمياً إلى الرابع والعشرين من كانون الأول ١٩٨٠، حيث انعقد الاجتماع التأسيسي لمؤتمر المجلس، في مستوطنة صوريه في الكتلة الاستيطانية عتصيون. لكن المجلس كان حقيقة واقعة على الأرض قبل ذلك بسنتين دون أن يكون مسجلاً رسمياً كجمعية جماهيرية. وجرى خلال هاتين السنتين بلورة أهداف المجلس وطبيعة التنظيم وأساليب اتخاذ القرار وكذلك مجالات عمله، كما وجرى الاتفاق على تسمية الإطار الذي تحول ليكون القيادة السياسية للمستوطنين. لقد تم اعتماد هذه الأسس في ١٢/١٠/١٩٧٨ في الاجتماع التأسيسي لما أطلق عليه «مجلس اليبشوف اليهودي في يهودا والسامرة والغور وقطاع غزة»، وفي مسعى لمحاربة «مشروع الحكم الذاتي» الذي شكّل تهديداً على مجمل المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية. كما أن غياب حركة غوش إيمونيم عن ساحة الفعل، والفراغ الذي تركته بين المستوطنين، والحاجة إلى إقامة جسم جديد رسمي وتمثيلي مع مؤسسات منظمة ورتيبة قد سرّعت في إقامة المجلس الذي يعتبر وريثاً لحركة غوش إيمونيم ومعظم قياداته المؤسسة كانت في قيادتها.

يرى الباحثان افيفا حلميش وعوفير شيف أن الصهيونية ومنذ بداياتها في هذه البلاد سعت إلى إيجاد التوازن الصحيح بين ثلاثة متغيرات هي: «كبر المناطق التي ستكون تحت السيطرة اليهودية، والعدد المطلق والنسبي لليهود الذين يعيشون فيها، والطابع الديمقراطي للكيان السياسي اليهودي المستقل». في حين أن نتائج حرب العام ١٩٦٧ خلقت وضعاً أصبح فيه الواقع الجغرافي والسكاني يهدد الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل.

كما ترافق الاحتلال مع مرحلة الانتقال من الكساد الاقتصادي إلى انتعاش كبير، وتحسن كبير في مستوى معيشة الناس، وهذا ما تعزز في وعي الناس.

شكلت حرب تشرين ١٩٧٣ حدثاً مفصلياً في مفهوم الصدمة الإسرائيلية. ست سنوات بعد نشوة الانتصار التي سيطرت على الإسرائيليين لدرجة اعتبار أوساط واسعة أنها لحظة الخلاص حسب المفهوم التوراتي والسيطرة على «أرض إسرائيل الكاملة». لقد جاءت حركة غوش إيمونيم المشبعة بالقيم اليهودية التوراتية وبالقيم الصهيونية الاستيطانية وبالذات التيار الناشط المؤمن بفرض الوقائع على الأرض كوسيلة الحسم الأولى. كما جاء نشوء غوش إيمونيم كرد فعل على واقع كان يمكن في نظر مؤسسيها أن يمحو الإنجازات التاريخية التي حققتها لهم حرب الـ ٦٧. وكانت الأولوية لدى غوش إيمونيم هي انطلاقة المشروع الاستيطاني في «يهودا والسامرة»، إذ اعتبرت أن أي مكان لا تستوطن فيه سوف يجري الانسحاب منه لصالح مخطط الحكم الذاتي للفلسطينيين الذي تبنته، وتضمنت حدوده «خطة ألون»<sup>٥</sup> واعتمدته حكومة بيغن ضمن اتفاقيات كامب ديفيد؛ أي أن إستراتيجيتها التي اعتمدتها هي خلق وقائع على الأرض لا تستطيع أي حكومة إسرائيلية أن تتجاوزها.

شملت المساعي اعتماد نموذج الحركة الكيبوتسية الموحدة (تكام) في مرحلتها الطلائعية، وذلك لتمثيل كل البلدات الاستيطانية والتيارات العاملة في مناطق نفوذها، ويعمل موحداً مقابل السلطات الإسرائيلية لتطوير وضعية المستوطنات وتمثيل مصالحها المشتركة. ويشبه مجلس المستوطنات اليوم ما كان عليه حال الحركة الكيبوتسية في سنوات الدولة الأولى، مجموعة مؤثرة تتماهى مع الدولة، والدولة تتماهى مع روحها الطلائعية، في مفهومهم.

وإذ سرّعت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل نشوء المجلس، فقد سبق ذلك الخوف الوجودي الذي أدّت إليه حرب ١٩٧٣، والصدمة الهائلة التي أحدثتها في الذهنية الإسرائيلية.

وإذ اعتبر المستوطنون أن صعود الليكود إلى الحكم بقيادة مناحيم بيغن سوف يعني وصولهم هم إلى السلطة، فقد تبين لهم سريعاً أن النفوذ في مؤسسات الدولة لا يتأتى فقط بتغيير الحكومة، وسرعان ما تحولت التوقعات العالية من مناحيم بيغن إلى خيبة أمل خاصة في أعقاب اتفاقية السلام مع مصر (كامب ديفيد) وانسحاب إسرائيل الكامل من سيناء وإخلاء وهدم المستوطنات في شمال شبه الجزيرة وبالذات مستوطنات يبيت. وتبع ذلك طرح خطة الحكم الذاتي للفلسطينيين التي اعتبرها المستوطنون، فيما لو طبقت، نهاية الحلم الاستيطاني في كل أرض إسرائيل. وهذا ما حفّز قياداتهم على الإسراع في العمل وتوحيد الصفوف مع كل الحركات الاستيطانية العاملة في الضفة الغربية وغزة، وتعزيز قوة التأثير على المؤسسة السياسية الإسرائيلية وجعلها أكثر منالية للمستوطنين، وكل ذلك في السعي لإسقاط مشروع الحكم الذاتي.

يرى الباحثان افيفا حلميش وعوفير شيف أن الصهيونية ومنذ بداياتها في هذه البلاد سعت إلى إيجاد التوازن الصحيح بين ثلاثة متغيرات هي: «كبر المناطق التي ستكون تحت السيطرة اليهودية، والعدد المطلق والنسبي لليهود الذين يعيشون فيها، والطابع الديمقراطي للكيان السياسي اليهودي المستقل». في حين أن نتائج حرب العام ١٩٦٧ خلقت وضعاً أصبح فيه الواقع الجغرافي والسكاني يهدد الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل. كما أن الامتدادات الجغرافية التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل قد أثارت مجدداً مسألة دور الاستيطان في رسم تخوم الدولة. لقد أدخلت حرب الـ ٦٧ المجتمع الإسرائيلي في حالة من النشوة، والتي سبقتها ما جرى تعريفها بفترة الترقب والتي دامت ثلاثة أسابيع قبل العدوان الإسرائيلي، وتمثلت بروح الإحباط والشعور العام بالخطر الوجودي لدى الإسرائيليين. وبلغت حالة النشوة بعد الحرب مناحي غيبية لدرجة الحديث عن أعجوبة، وظهور خطاب الخلاص بالمفهوم التوراتي<sup>٦</sup>.

يظهر من نظرة تاريخية ومقارنة مع ما سبقها، أن مجلس المستوطنات ورث علاقات التعاون الأيديولوجي العميق بين أعضاء الكنيست والمستوطنين عن حركة غوش إيمونيم التي يشكل المجلس استمرارا لها بطرق مختلفة.

## العلاقة مع غوش إيمونيم

يظهر من نظرة تاريخية ومقارنة مع ما سبقها، أن مجلس المستوطنات ورث علاقات التعاون الأيديولوجي العميق بين أعضاء الكنيست والمستوطنين عن حركة غوش إيمونيم التي يشكل المجلس استمرارا لها بطرق مختلفة.

نشأت غوش إيمونيم من داخل حزب المفدال (الحزب الديني القومي) في العام ١٩٧٤ وذلك ككتلة حزبية برلمانية. ولم يستغرق الأمر وقتا طويلا حتى توصل مؤسسوها إلى استنتاج بعدم جدوى التحرك الحرّ في حزب شريك في الحكم، انفصلوا عنه كحركة شعبية، لكنهم حافظوا على العلاقة الوثيقة به. وقد أرست الحركة أسس المشروع الاستيطاني المتجدد بعد احتلال العام ١٩٦٧، وعمليا غدت بنظرة للوراء أكثر الحركات تأثيرا على المجتمع الإسرائيلي، وإلى حدّ ما على المسألة الفلسطينية برمتها وحتى اليوم.

شكلت حركة غوش إيمونيم بين الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٧ القوة التي تقود عملية الاستيطان في المناطق المحتلة، وكان أحد الأركان الحاسمة في عملها هو إقامة المستوطنات غير المصرّح بها من قبل الحكومة، وقد ساندتهم في ذلك أعضاء كنيست من مختلف الكتل البرلمانية. كما أن الدعم والمساندة الأكثر جدية تلقتها غوش إيمونيم من حكومة إسرائيل التي قادها حزب العمل، ثم الليكود، إلى أن انحسر دورها. وما بنته على الأرض تبنته فيما بعد حكومات إسرائيل، وهو الأساس الذي قام عليه مجلس المستوطنات.

يشير موشي فيغلين أحد مؤسسيها إلى أنه «ما كان المستوطنون الأوائل يجروؤن على الانطلاق بالمشروع الاستيطاني في فترة حكم حزب العمل لو لم يكن لديهم إدراك بأن لهم تأييدا كبيرا داخل حزب العمل وأقطابه وأبرزهم يغال ألون ويوسف غليلي وشمعون بيريس. فهؤلاء الثلاثة كانوا متأثرين من التيار الاستيطاني القائم على المبادرة وخلق الوقائع على الأرض قبل وبعد ١٩٤٨. وهذا نهج ميز هذا التيار الريادي في مفاهيم حزب العمل، والذي اعتاد أن يفرض الأمر الواقع والحقائق على الأرض حتى على حكوماته هو، وذلك كتعبير متأصل في بناء الأمة اليهودية»<sup>٨</sup>

ضمن التحولات التي جرت في أعقاب حرب ١٩٦٧، ظهرت مسائل جديدة على جدول أعمال الرأي العام الإسرائيلي، كما وتم إحياء مواضيع بدا أنها قد تهاوت بالمرّة. من أبرز الموضوعات التي دفعت بها الحرب كان تحديد حدود الدولة والمناطق الواقعة ضمن نفوذها، وطبيعة الكيان السياسي اليهودي في فلسطين، والذي بدأ تداوله بكثافة منذ العام ١٩٣٧ وظهور فكرة تقسيم فلسطين. في حين هناك من يرى المشروع الاستيطاني بعد ١٩٦٧ وبالذات في الضفة الغربية والقدس امتدادا للمشروع الاستيطاني الصهيوني التاريخي في فلسطين. في حين شكل احتلال العام ٦٧ محفزا لتجده وتسارعه.

لقد شهدت تلك المرحلة تحولا في الساحة السياسية الإسرائيلية ولا تزال نتائجه عميقة الأثر حتى اليوم، والمقصود هو فض التحالف التاريخي بين الصهيونية الدينية وبين حركة العمل. كما وظهر تحالف صلب البنية بين الصهيونية الدينية والليكود على أساس القاسم المشترك وفي صلبه الموقف من «أرض إسرائيل»، مع التأكيد أن هذا المنحى بتقوية جناح اليمين على اليسار بالمفهوم الإسرائيلي المشوّه في هذا الصدد.<sup>٩</sup>

كما عبّر المجلس عن مرحلة شرعنة المستوطنات منذ مسألة «مساومة قدوم»<sup>١٠</sup> وفيما بعد قدومهم والتي شكل الاتفاق بشأنها مع حكومة رابين- بيريس ١٩٧٤ انطلاقة للمشروع الاستيطاني في هذه المناطق، ومع تزايد عدد المستوطنات على تنوع أشكالها ووضعياتها، ظهرت الحاجة إلى نشوء تنظيمات تقود هذه العملية ميدانيا وتنظّمها وتوفّر لها مقومات الحياة والاستدامة، وتقود حملة ضغط وتأثير غير مسبقة على حكومات إسرائيل، وأصبح مع الوقت تأثيرها ملموسا وأحيانا طاغيا، على مجمل الحياة العامة الإسرائيلية. في المرحلة الحالية هناك أحزاب انبثقت عن ذات المرجعيات وتمثل مصالحها في قلب المؤسسة الحاكمة في إسرائيل.

## النفوذ داخل الحكومة،

## والعلاقة بالدولة والصهيونية

«من المؤكد أنه لفتت انتباهك حقيقة عدم وجود لوبي برلماني



ما بدأت غوش إيمونيم كحركة شعبية استيطانية ضاغطة على السياسات وفرضت ذاتها على القرار الإسرائيلي في حينه، فقد بلور المجلس عدة أدوات ليستخدمها، وغدا لاعبا سياسيا، ولديه أحزاب يجد تمثيله في الكنيست من خلالها ومن خلال مرجعيات المستوطنين التي تعمل ضمن المجلس أو معه.

وبالذات في أعقاب الموقف الأميركي الذي عبرت عنه تصريحات وزير الخارجية مؤخرا، وتصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بضم المستوطنات وضم غور الأردن الذي يتوافق معه مع حزب كاحول لافان المنافس على رئاسة الحكومة.

في المقابل، يشكل المجلس وعلى امتداد أربعة عقود، مجموعة ضغط لديها اللوبي الأكثر أثرا في صنع السياسات في إسرائيل. فلديه أحزاب تمثل وتتنبنى مشاريعه وليس مجرد مساندة. بل إن مجلس المستوطنات يشكل مرجعية لها. وكذلك قياداته الدينية والروحية هي أساس مرجعية الأحزاب التي تمثل جمهور المستوطنين، إضافة إلى الوزارات التي يرأسها مستوطنون. في حين أن الحكومة الحالية كما سابقتها تعتبر أنه تقع على عاتقها مسؤولية تكثيف المستوطنات عدديا وتقديم الدعم لها. وإذ حدد المجلس هدفه ببلوغ مليون مستوطن في الضفة الغربية، فإن هذا هو أيضا هدف الحكومة الحالية؛ أي أنه تحول إلى مشروع دولة. ويتعامل مع نفسه بصفته قوة سياسية تمثل مصالح عليا للصهيونية والدين اليهودي والدولة.

المجلس هو من جيل المؤسسات ما بعد الاحتلال وصدمة ١٩٧٣ وهو جيل نتاج التأسيس للمشروع الاستيطاني، وتدين الصهيونية وصهينة الدين، من مفهوم الخلاص التوراتي الموعود. وهو من حيث الجوهر لا يختلف عن رؤية الصهيونية للأدوات مشروعا الاستيطاني. فمنذ بدايات المشروع الاستعماري الاستيطاني جرى استخدام التيار العلماني للمبررات الدينية التوراتية، وللبعد اليهودي الديني، سواء في تبرير المشروع عالميا أم في تجنيد يهود العالم ونقلهم من نفسية المنفى (الجالوتيت) إلى شركاء وجنود في المشروع الطلائعي لبناء وطن، حسب تعبيرهم.

ثمة إجماع صهيوني عميق وقديم حول الاستيطان في فلسطين، بل إن الصهيونية حركة ذات طابع استيطاني في جوهرها، ولا صهيونية من دون استيطان. هناك تمايزات بين التيارات حول منسوب البعدين اليهودي والديمقراطي في طابع إسرائيل الرسمي كما صاغه مؤسسوها.

من هذا المنطلق، فإنه على الرغم من التمايزات المذكورة، هناك

مهني لدى مجلس المستوطنات، فلا حاجة إلى ذلك، لأن كل أحزاب اليمين تشكل عمليا قوة ضغط لنا، وحتى وإن لم تكن أنشطتهم منسقة معنا على الدوام. إنهم يعملون لصالح الاستيطان.<sup>١١</sup>

حسب هرتيل، وهو الرئيس الأول للمجلس فإن أفضل من يقوم بعمل اللوبي لصالح مجلس المستوطنات هم أعضاء الكنيست أنفسهم، «وفي الظروف الضاغطة للثقافات السياسية والبيروقراطية السائدة في إسرائيل، فإن المجموعات الأكثر نجاحا في امتحان النتيجة والتأثير على السياسات، هي المجموعات الأقرب إلى مواقع اتخاذ القرارات، أو إلى الأشخاص متخذي القرارات.<sup>١٢</sup>

يرفع المجلس بغية مضاعفة أثره على السياسات بشكل عام لواء التعاون مع الحكومة الإسرائيلية لتعزيز مشروع الاستيطان، وفي المقابل مواجهة مخططات الدولة في حال تناقضت مع أولويات المجلس في المشروع الاستيطاني، فهو لا يرهن المشروع الاستيطاني لسياسات هذه الحكومة أو تلك.

ما بدأت غوش إيمونيم كحركة شعبية استيطانية ضاغطة على السياسات وفرضت ذاتها على القرار الإسرائيلي في حينه، فقد بلور المجلس عدة أدوات ليستخدمها، وغدا لاعبا سياسيا، ولديه أحزاب يجد تمثيله في الكنيست من خلالها ومن خلال مرجعيات المستوطنين التي تعمل ضمن المجلس أو معه.

إن المجلس بصفته مظلة للسلطات المحلية في يهودا والسامرة وغور الأردن، قادر على تركيز الجهود في مواضيع ذات صلة بكل المستوطنات في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال، التمثيل القضائي، والسياسات، والإعلام، والبنى التحتية.

## في موقع المجلس على الشبكة

يعتبر المجلس المرحلة الحالية بمثابة العصر الذهبي للاستيطان، إذ إن حكومة نتניהو تتوافق تماما في خطها السياسي مع مجلس المستوطنات، كما أنها تعتمد على دعم أحزاب المستوطنين. وهذه العلاقات فيها مقومات الاستمرارية،

يعود أحد مصادر قوة المجلس إلى قوة المجالس الإقليمية للمستوطنات في الضفة الغربية، وإلى قوة التمثيل السياسي للمستوطنين في صلب مواقع اتخاذ القرار الإسرائيلي، وإلى الغطاء القانوني الذي يوفره الجهاز القضائي الإسرائيلي في تبييض خروقاته المشروع الاستيطاني للقانون الدولي وتشكيل درع حقوقي قانوني له. كما يتأتى هذا الأثر الكبير للمجلس من التحولات التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي منذ احتلال العام ١٩٦٧.

ونحن هنا بصدد نموذج مختلف تصعب مقارنته بجمعيات أخرى أو حصره فيما يسمى «جمعيات اليمين»، بل إنه أقرب إلى جمعية مرتبطة بنيويا بالدولة ومن فوق الحكومة. أو أنه بمفهوم آخر جزء فعلي وغير رسمي من الجهاز الحاكم، حيث له نفوذ بنيوي في الحكومات المختلفة يمثل مصالحه بشكل مباشر، وفي المقابل يشكل المجلس وقياداته الدينية مرجعية له حتى في انتخابه.

يعود أحد مصادر قوة المجلس إلى قوة المجالس الإقليمية للمستوطنات في الضفة الغربية، وإلى قوة التمثيل السياسي للمستوطنين في صلب مواقع اتخاذ القرار الإسرائيلي، وإلى الغطاء القانوني الذي يوفره الجهاز القضائي الإسرائيلي في تبييض خروقاته المشروع الاستيطاني للقانون الدولي وتشكيل درع حقوقي قانوني له. كما يتأتى هذا الأثر الكبير للمجلس من التحولات التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي منذ احتلال العام ١٩٦٧.

تعتبر المجالس الإقليمية من ركائز المشروع الاستيطاني خارج الخط الأخضر، ومن ركائز قوة مجلس المستوطنات، لكن قوتها المالية والتنظيمية، كما سنرى لاحقا، سوف تؤدي إلى طرح التساؤلات الداخلية بشأن ضرورة المجلس بذاته. وهي في الوقت ذاته نموذج حكم محلي جرى تجريبه في الداخل في حدود الخط الأخضر. وقد شكّلت ضمن أدوارها منظومة للاستيلاء على الأرض والتهويد وخنق البلدات العربية، وهي منظومة للاستيطان وتوزيعه حسب أولويات الدولة. (جبارين وآخرون) وكثيرا ما نجد نماذج سيطرة وضبط منبثقة عن الجوهر ذاته وتعمل من جانبي الخط الأخضر.

كما أن علاقة المجلس بالصندوق القومي اليهودي تشهد تسريبا لـ «أراضي الدولة» إلى الكيرن كيمت، ومنها إلى نفوذ مجلس المستوطنات. في الرابع من أيلول ٢٠١٩، نشرت سلام الآن تقريراً يشير إلى أن المستوطنين قد أقاموا نقطة استيطانية

إجماع حول الكتل الاستيطانية وبقائها، في حال التوصل إلى أي تسوية مستقبلية إذا حصلت، تحت السيادة الإسرائيلية. وحتى القوى التي تشكل في مصداقية المستوطنات تحولت إلى غير ذات شأن وراهنية في المجتمع الإسرائيلي وفي التمثيل الحزبي في الكنيست، ناهيك عن المشاركة في الحكم.

يمكن القول إن مجلس المستوطنات يترع على عرش هذا الإجماع، وهو ملتقى كل التيارات الصهيونية. وفي الواقع الذي يتجه فيه كل الرأي العام الإسرائيلي ليكون أكثر يمينية وعدوانية ومناصرة للاستيطان، وبالذات في ظل الضعف العربي والفلسطيني وتآكل القضية الفلسطينية، كما أنه أصبحت أوساط واسعة تجد في المستوطنات حلولا لضائقة السكن والقدرة على امتلاك بيوت بأسعار زهيدة مقارنة مع مركز البلاد ومنطقة غوش دان (تل أبيب)، فإن الحديث عن عدم شرعية المستوطنات أخذ يتآكل داخل المجتمع الإسرائيلي.

وفي المقابل فإن جمهور المستوطنات يواجه تحولا بأن «المستوطنين الجدد» ليسوا عقائديين كما جيل المؤسسين وليسوا أنصار أرض إسرائيل الكاملة، وهناك تنوع سكاني من علمانيين وحريديم ومتدينين قوميين لا يزالون الأكثر عددا ووزنا ونفوذا باعتبارهم لذاتهم بأنهم أصحاب المشروع الاستيطاني وقد دفعوا ثمنه وسخروا حياتهم من أجله. لذلك لا نجد بديلا سياسيا إسرائيليا للمستوطنات.

في تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٩ أقرّت الحكومة تحويل أربعين مليون شيكل لتمويل احتياجات أمنية وإنقاذ. وقد أعلن نتنياهو عن ذلك في اجتماعه مع قادة مجلس المستوطنات ٢٨/١١/٢٠١٩. هذه المبالغ هي ميزانيات دولة، تغطي احتياجات مجلس المستوطنات ومشاريعه وتخدم أهدافه في حين أنه لا يتكلف بأي مبلغ. أما التقرير المالي فهو مسؤولية الحكومة ولا يمت للمجلس بصلة رسمية. كما أن مردودها هو تعاظم نفوذ المستوطنين، وكذلك قوة المجلس.<sup>٣</sup>

## في تقرير لها عام ٢٠١٥ أكد قسم التوثيق والرقابة على المستوطنات في حركة سلام الآن بأن «الإدارة المدنية» ١٥ قد خُصّصت وبشكل سرّي أراضي بملكية الصندوق القومي اليهودي لمجلس مستوطنة إفرات، وذلك لتخطيط مستوطنة جديدة.

كان متوقعا جبايتها من البيوت التي لم يتم بناؤها، وذلك نتيجة تجميد البناء في العام ٢٠٠٩، وكان ذلك بضغط من إدارة أوباما. لكن جزءا كبيرا من هذه الميزانيات لم يجر صرفه لسد الفجوات في الميزانيات البلدية التي نتجت عن تجميد البناء، كما لم يصرف على احتياجات أمنية. لقد جرى تحويل هذا المال العام لصالح الحملة الدعائية ونشر الإعلانات التي قامت بها جمعية يمين خاصة هي مجلس المستوطنات (مجلس ييشع). لقد شكّلت السلطات المحلية التي تلقت الميزانيات مجرد قناة لتحويل هذه المبالغ الطائلة.

ويجري الحديث عن ثلاثة أطراف كانت شريكة في الصفقة السرية المذكورة، وهي جهات حكومية ومجلس المستوطنات وعدد من السلطات المحلية في مستوطنات المنطقة إضافة إلى شعبة الاستيطان.

مقابل التحويل المالي الذي تم من خلال السلطات المحلية، يحق لها اقتطاع عشرين بالمائة من الميزانيات المذكورة على شاكلة رسوم تحويل. ويشكل هذا محفّزا لها في كسب ميزانيات فوق ميزانياتها الرسمية المصادق عليها، وكل سلطة محلية لا ترضى بتحويل الميزانيات فإنها لن تحصل عليها في السنوات القادمة، على الرغم من أن الإجراء غير قانوني، إذ إنه لا يجوز للسلطات المحلية تحويل أموال عامة إلى مجلس المستوطنات، في حين أجازت لها المحكمة العليا الإسرائيلية ٢٠٠٦ تحويل ميزانيات للمجلس بشرط أن تكون أموالا مصدرها السكان التابعون للسلطة المحلية.

### تنظيمات الظلال

تعتمد إسرائيل ما يطلق عليه «تنظيمات الظلال»، وهي تنظيمات تتيح للحكومة تطبيق سياسات وتنفيذ أنشطة تتجنب تنفيذها مباشرة لتجنّب الحرج القانوني والسياسي أو ضغوطات محلية ودولية. ويجري الحديث عن تنظيمات أقيمت بمبادرة خاصة وقامت الدولة باحتضانها ودعمتها ومولتها وأتاحت لها التطور والتأثير. أحد هذه التنظيمات هو مجلس المستوطنات، وكذلك منظمة إلعاد ومنظمات شبيهة التي هدفها الاستيطان في

جديدة على أراض استلموها من الصندوق القومي اليهودي. ويشير التقرير ذاته إلى أن المستوطنة بمحاذاة بيت جالا وتبعد سبعين مترا فقط عن أحد بيوت البلدة الفلسطينية الذي هدمته الإدارة المدنية بضغط من الصندوق القومي اليهودي.<sup>١٤</sup>

في تقرير لها عام ٢٠١٥ أكد قسم التوثيق والرقابة على المستوطنات في حركة سلام الآن بأن «الإدارة المدنية»<sup>١٥</sup> قد خُصّصت وبشكل سرّي أراضي بملكية الصندوق القومي اليهودي لمجلس مستوطنة إفرات، وذلك لتخطيط مستوطنة جديدة.<sup>١٦</sup>

### نفوذ بنيوي في أجهزة الدولة

في العدد رقم ٢٨١ من مجلة أرض بنيامين (شباط ٢٠١٣) نشر رئيس مجلس ييشع رسالة تحدث فيها عن تعيين مدير عام تنفيذي لمجلس المستوطنات (بيشع) يدعى رون شيخنر، أشغل في الماضي رئيس مجلس «هار حبرون» (جبل الخليل)، وكذلك مساعد وزير الأمن لشؤون الاستيطان ومدير عام شعبة الاستيطان. إن التداخل بين مؤسسات الدولة وأجسام سلطوية غير رسمية، وفي المقابل مجلس المستوطنات، يمنح المجلس منظومة متكاملة الأطراف من الدعم، كما أنه يمنح المجلس قوة ونفوذ في سدة الحكم واتخاذ القرار الإسرائيلي، بما فيه القرارات المصيرية تجاه المستقبل وتجاه حل القضية الفلسطينية.<sup>١٧</sup>

### صفقة سرية تقضي بتحويل المال العام لتمويل المظاهرات التي ينظمها مجلس المستوطنات

حسب تقرير بثه التلفزيون الإسرائيلي في البرنامج الاسبوعي أولبان شيشي قام بإعداده معهد مولاد، حوّلت الحكومة ١٤٨ مليون شيكل إلى السلطات المحلية في المناطق المحتلة لأربع سنوات وذلك تحت بند «منح أمنية» جراء تجميد البناء. وحسب الادعاء الرسمي فإن الغاية من هذه المنح هي تعويض السلطات المحلية خارج الخط الأخضر عن الضرائب البلدية (الأرنونا) التي

تعتمد إسرائيل ما يطلق عليه «تنظيمات الظلال»، وهي تنظيمات تتيح للحكومة تطبيق سياسات وتنفيذ أنشطة تتجنب تنفيذها مباشرة لتجنب الحرج القانوني والسياسي أو ضغوطات محلية ودولية. ويجري الحديث عن تنظيمات أقيمت بمبادرة خاصة وقامت الدولة باحتضانها ودعمها ومولتها وأتاحت لها التطور والتأثير.

مجلس المستوطنات في المشاريع الاستيطانية في مختلف أنحاء البلاد.

ونلاحظ أن خطة تطوير النقب ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ والتي اعتمدها سلفان شالوم الذي أشغل في حينه وزير شؤون تطوير النقب والجليل والقائم بأعمال رئيس الحكومة، تشمل إقامة «خلايا استيطانية نوعية» في النقب بالتعاون ما بين الحركات الاستيطانية، وتشمل الحركة الكيبوتسية وحركة القرى الزراعية اليهودية (موشابيم)، شعبة الاستيطان ومجلس المستوطنات والحركات الشبابية ورؤساء سلطات محلية. في حين أن وحدة الاستيطان المرتبطة بعلاقة بنيوية مع مجلس المستوطنات تسعى لإقامة ما يسمى «نواة استيطانية توراتية» في المدن المختلفة وهي على شاكلة النواة الاستيطانية التي أقيمت في مدينة عكا وأطلق عليها اسم «أومتس»، وكانت وراء المواجهات الكبرى التي جرت مع العكيين العرب عام ٢٠٠٤. إذ إن أحد أهداف النواة كان الحد من التوسع العربي في المدينة وتهويدها.

كما يسعى رؤساء البلديات والمجالس الإقليمية اليهود في الجليل والجلولان لإقامة «مجلس الجليل»، كما يؤكدون، على غرار مجلس المستوطنات، ليشكل آلية مشتركة لتحصيل الحقوق وتطوير المنطقة. وبشكل عام، يجري في اللغة السياسية الإسرائيلية استخدام مصطلح «تطوير» والمقصود «تهويد»، كذا في النقب (وحدة تطوير النقب مسؤولة عن هدم البيوت واقتلاع القرى العربية بحجة أنها غير معترف بها، وكذا الأمر في الجليل). هذا ويتأسس منتدى السلطات المبادر موشي لنكري رئيس بلدية عكا. الملفت في هذا السياق، هو التأكيد على نسخ نموذج مجلس المستوطنات (بيشع) واعتماده في مخططاتهم.<sup>١٨</sup>

شرقي القدس وفي أنحاء الضفة الغربية. وهذا ما يفسر انعدام الاحتجاج الفعلي لدى المستوطنين جراء تصريحات بتجميد البناء في المستوطنات، كما كان يحدث في الإدارات الأميركية السابقة. شعبة الاستيطان (حطيباه لهتشفوت) هي شعبة مستقلة داخل الهستدروت الصهيونية والتي تشكل ذراعا تنفيذية لحكومة إسرائيل في إقامة المستوطنات القروية في «يهودا والسامرة ومحافظه غزة سيناء والجلولان، ومنذ ٢٠٠٤ أيضا في النقب والجليل. وتعمل الشعبة بدعم كامل من حكومة إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أنه ليس هنالك تعريف واضح حالياً لدور الهستدروت الصهيونية (تحت هيمنة الليكود) وقد أبقته حكومات إسرائيل ضمن «منظمات الظلال»، وهي تعمل مقابل وزارة الداخلية والمالية في توجيه الميزانيات إلى المستوطنات والعمل خارج الخط الأخضر.

وتعتبر هذه الوحدة بمثابة صندوق المال العام الذي يجري تحويله للمستوطنات، وبالإمكان التعامل معها كأداة لتبييض الالتفاف الحكومي على قوانين وأنظمة التمويل والميزانيات في الدولة.

توزع ٧٤٪ من الميزانيات السنوية المقدرة بمئات الملايين والتي يجري تمريرها من خلال شعبة الاستيطان، توزع على جمعيات ومؤسسات استيطانية مقرية من حزب البيت اليهودي الاستيطاني (انقسم إلى حزنين في بداية ٢٠١٩). وعندما أشغل موشي سلوميانسكي (من حزب البيت اليهودي) منصب رئيس اللجنة المالية في الكنيست عمل على دعم شعبة الاستيطان جيداً لضمان دعم مجلس المستوطنات والمؤسسات العاملة في نفوذه.

## حاجة المؤسسة الصهيونية الحاكمة لمجلس المستوطنات في الجليل والنقب:

تحدد أماناه دورها ومجال عملها في الضفة الغربية والنقب والجليل والجلولان، وهي أوسع من حدود المستوطنات التابعة لمجلس المستوطنات. كما وبدأت الحكومة الإسرائيلية باعتماد

## مكامن نفوذ مجلس المستوطنات في الدولة:<sup>١٩</sup>

● نفتالي بينيت وزير الدفاع حالياً، عضو المجلس الوزاري المصغر الأمني السياسي، ووزير في وزارات التربية والأديان

تحدد أماناه دورها ومجال عملها في الضفة الغربية والنقب والجليل والجولان، وهي أوسع من حدود المستوطنات التابعة لمجلس المستوطنات. كما وبدأت الحكومة الإسرائيلية باعتماد مجلس المستوطنات في المشاريع الاستيطانية في مختلف أنحاء البلاد.



نتنياهو في لقاء مع مسؤولي "بيشع".

- والاستيعاب - أشغل منصب مدير عام مجلس بيشع.
- أوري أريئيل - وزير الإسكان ووزير الزراعة سابقا ورئيس مجلس بيت إيل - مدير عام بيشع.
- داني دايان: قنصل إسرائيل في نيويورك - رئيس المجلس.
- بينتسي ليرمان - مدير عام دائرة أراضي إسرائيل ورئيس المجلس الإقليمي شومرون (السامرة) - رئيس بيشع.
- زئيف حيفر (الملقب زامبيش) الأمين العام لمنظمة أماناه والشخصية الأولى في المشروع الاستيطاني في الضفة، اشتهر في حينه بعضويته في التنظيم الإرهابي السري اليهودي ووضع عبوة ناسفة في سيارة عضو لجنة التوجيه الوطني الفلسطينية أحمد النتشة. وهو يقود عملية نهب الأراضي الفلسطينية من خلال صفقات مزورة.
- موشي سلوميانسكي رئيس لجنة المالية في الكنيست (وهي من أهم لجان الكنيست وأكثرها أثرا).
- بيني كشرينيل - نائب رئيس مركز الحكم المحلي وعضو مجلس إدارة مفعال هبايس.
- آفي رونييه مستشار وزير الدفا لشؤون الاستيطان - رئيس بيشع.
- شلومو فيلبر: مدير عام وزارة الاتصالات كان مقريا من رئيس الحكومة نتنياهو- مدير عام بيشع.
- يسرائيل هرئيل، أول رئيس لمجلس بيشع، حاصل على جائزة إسرائيل.
- اييلت شاكيد وزيرة القضاء، مؤسسة -مع نفتالي بينيت- جمعية يسرائيل شيللي - ومقرها في مجلس بيشع في القدس.
- يشغل قادة المستوطنات الحاليين أو السابقون مواقع مرموقة وذات حساسة عالية في الحيز العام الإسرائيلي، وبالذات في مواقع اتخاذ قرارات ذات صلة بالتخطيط والإسكان والأراضي والعقارات. يشغل بينسي ليرمان رئيس مجلس المستوطنات سابقا منصب مدير دائرة أراضي إسرائيل. ويشكل هذا الموقع



## يشغل قادة المستوطنات الحاليون أو السابقون مواقع مرموقة وذات حساسية عالية في الحيز العام الإسرائيلي، وبالأذات في مواقع اتخاذ قرارات ذات صلة بالتخطيط والإسكان والأراضي والعقارات.

إسرائيل على كل الضفة الغربية، ويرفض فكرة الفصل بين غور الأردن والمستوطنات الأخرى في الضفة الغربية بشأن الوضعية المستقبلية وحدود مشروع الضم الذي تسعى إسرائيل إلى إعلانه. ومن أبرز قادة ريبونوت ناديا مطر التي تعمل على التأثير باتجاه الضم. ويأتي انتخابه، وهو محسوب على التيار العلماني، في خضم الجهود الذي يبذلها المجلس لإعلان الضم وفرض السيادة الإسرائيلية، مع الإشارة إلى أن مجلس المستوطنات كان له ممثل في اللقاءات التمهيدية التي سبقت التصريح بشأن قانونية المستوطنات، والذي أعلنه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، في حين أعد له السفيران الإسرائيلي رون ديرمر والأميركي ديفيد فريدمان.

### هل نجح مجلس المستوطنات في بناء لوبي في الإدارة الأميركية؟

كان عوديد رفيفو رئيس قسم العلاقات الخارجية في مجلس المستوطنات ضمن الذين جرى إطلاعهم على المعلومات والتطورات السرية التي كانت لا تزال طي الكتمان بشأن موقف الإدارة الأميركية من قانونية المستوطنات، منذ بداية الحديث عنها في محيط ترامب قبل ثلاث سنوات، ويضغط من فريدمان ومجموعات اليمين الأميركي الإنجليكاني، وله قنوات اتصال مفتوحة مع السفير الأميركي، وكذلك مع السفير الإسرائيلي في واشنطن.

إن نفوذ مجلس المستوطنات لا ينحصر في التأثير على السياسة الإسرائيلية، بل إن لديه حليفا قويا جدا ومتماثلا معه بشكل مطلق وناشطا في مؤسساته، والمقصود دافيد فريدمان السفير الأميركي في إسرائيل، الذي كشفت جلسات مساءلته في الكونغرس قبيل تعيينه، والنقاش الإسرائيلي الذي دار حولها، عن أنه (أي فريدمان) أشغل منصب رئيس منظمة أصدقاء «يشيفات بيت ايل» Friends of Beit-El Yeshiva وهي مدرسة دينية باللغة الأثر في التيار الديني القومي وفي المشروع الاستيطاني.

وتبين حسب ما جمعه جي-ستريت من معلومات عنه، بأنه تبرع بسخاء إلى جمعية «كومميوت - عوتسما فروح ليسرائيل»

ضمانة وضع اليد على أحد أهم أجهزة الدولة فيما يتعلق بأنظمة التخطيط والبناء وتوزيع الأراضي والأنظمة الإجرائية ذات الصلة. كما يشغل قياديون في المستوطنات وظائف قيادية في وزارة الداخلية ومديرية الاستيطان فيها، وكذلك رئاسة وزارة الإسكان والزراعة، وكلها وزارات ذات صلة بالاستيطان ويعمل المجلس. وقام بينسي ليرمان بتعيين نائبة المدير العام السابقة لمديرية «تنوفاه»<sup>٢٠</sup> في مكتب رئيس الحكومة ليئورا توشينسكي، وفيما سبق ذلك أشغلت توشينسكي منصب المديرية العامة في المجلس الإقليمي شومرون والذي كان يرأسه ليرمان ذاته.

تمثل أحد التعيينات في مواقع حساسة بضم يوسي سيغال المسؤول المشرف من قبل «الإدارة المدنية» للاحتلال على «الأماكن الحكومية والأماكن المتروكة في يهودا والسامرة»، والذي جرى ضمه إلى إدارة أراضي إسرائيل. وتقع هذه الوظيفة تحت مسؤولية الجيش والمؤسسة الأمنية. ويعتبر تعيينه بمثابة هدية إلى مجلس المستوطنات الذي يرى بسيغال عنوانا لقونة النقاط الاستيطانية التي يطلق عليها «غير قانونية»<sup>٢١</sup>.

طوال أربعة عقود ونصف، تقوم كل الوزارات بتحويل الميزانيات الكبيرة للمستوطنات، بغض النظر إذا ما كانت الحكومات بقيادة حزب العمل أو الليكود. من نتائج ذلك، نرى أنه مقابل أزمة السكن المستفحلة على النطاق الإسرائيلي العام، فإن مشاكل المستوطنات غير ذات شأن، وأسعار الدور منخفضة، وقروض الإسكان فيها تقدم بسخاء.

إن ما يعزز من نفوذ مجلس المستوطنات وقوته السياسية في علاقاته بالوزارات المختلفة هو أن تحويل ميزانيات الدولة يتم خارج البنود الحصرية لتمويل المستوطنات، أو التي لها علاقة بالمجلس، وهو بدوره يفاوض الوزارات باسم المستوطنات، بل إنها جزء من البنود العامة المختلفة ولا ذكر فيها للمستوطنات. وهذا أسلوب عليه إجماع من الحزبين الحاكمين، وهو أسلوب ممكن اعتباره تنافاً على استحقاقات الحاجة القانونية للشفافية.

انتخب الرئيس الجديد لمجلس المستوطنات، وهو دافيد الحياني، في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩ بأغلبية الأصوات. وهو من المدعومين من حركة ريبونوت؛ أي السيادة، وهو من دعاة سيادة

إن نفوذ مجلس المستوطنات لا ينحصر في التأثير على السياسة الإسرائيلية، بل إن لديه حليفا قويا جدا ومتماثلا معه بشكل مطلق وناشطا في مؤسساته، والمقصود دافيد فريدمان السفير الأمريكي في إسرائيل، الذي كشفت جلسات مساءلته في الكونغرس قبيل تعيينه، والنقاش الإسرائيلي الذي دار حولها، عن أنه (أي فريدمان) أشغل منصب رئيس منظمة «أصدقاء» «يشيفات بيت ايل».

بمصادقة المحكمة العليا الإسرائيلية التي ردت في العام ٢٠٠٦ دعوى رفعتها حركة سلام الآن عام ٢٠٠٤ بهذا الصدد. وعمليا فإن تمويل مجلس المستوطنات وبشكل التفافي على قرار المحكمة العليا أو أن القرار أتاح له أن يلتف عليه، هو من المال العام؛ أي من ميزانية الدولة التي تحولها وزارة الداخلية إلى السلطات المحلية. في المقابل، فإن المجالس البلدية المشاركة في مجلس المستوطنات هي أعضاء في مجالس إقليمية التي بدورها أعضاء في مركز الحكم المحلي في إسرائيل، في حين يسعى مجلس المستوطنات إلى لعب دور «مركز حكم محلي» على نطاق المستوطنات وضمن أهدافه. يعمل ضمن برامجه في هذا السياق على إحلال السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، أو بمفردات المجلس، يهودا والسامرة وغور الأردن، ورفع عدد سكان المستوطنات إلى المليون. كما يقوم مجلس المستوطنات بالتعاون مع الوزارات وأجهزة الدولة في إقرار وتنفيذ عدة مخططات كبرى، وضمن ذلك «البنى التحتية وبنية شوارع جديدة في المنطقة، ومشاريع المياه والكهرباء والتطوير الاقتصادي وحتى مشاريع بيئية»، يجدر التنويه إلى أن مركز الحكم المحلي يعتبر من أركان الدولة وتنفيذ السياسات والتنمية والتطور، وفي إسرائيل يأخذ بعداً آخر هو الاستيطان والتهود.

من نقاط قوة المجلس ومواطن تأثيره الكبيرة أنه يقوم فعليا

(كوميوت - روح وقوة لإسرائيل) ومن مؤسسيها الأبرز بتسليل سموطريتش الذي يشغل وزيرا، ومن أكثرهم تفوّهات عنصرية ودموية، كما وشكلت كوميوت كتلة في حينه داخل حزب البيت اليهودي وهو حزب المستوطنين. وتسعى كوميوت إلى تحويل إسرائيل إلى دولة ذات جوهر يهودي توراني تتبع الشريعة اليهودية، وتعمل على إضعاف المؤسسات العلمانية في الدولة. كما يعتبر الحاخام دوف ليئور طليعة المرجعيات الدينية لهذا التنظيم، وهو الذي يشيد بمنفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي باروخ غولشتاين ويعتبره مقدسا، وقد جرى التحقيق معه بشأن ارتباطه بما يطلق عليه «عقيدة الملك»<sup>٢٣</sup>. كما ويشارك ليئور في الطقوس المجددة للحاخام مئير كهانا.

في السنوات الخمس ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ تبرعت «منظمة أصدقاء بيت إيل» بمبلغ ٣٧٢٠٠٠ شيكل. وطوال هذه السنوات كان فريدمان وزوجته عضوين في مجلس إدارة المنظمة، وفي العام ٢٠١١ تم تعيينه رئيسا للمنظمة، وبقي في هذا المنصب إلى حين تعيينه سفيرا للولايات المتحدة لدى إسرائيل.

اعتمد مجلس المستوطنات منذ تأسيسه على تمويل ثابت يجري اقتطاعه من السلطات البلدية والمحلية ذات العضوية فيها. لقد جرى هذا التمويل تحت مسمى رسوم العضوية. وتشكل رسوم العضوية مصدر تمويلها الرئيسي. وقد حظي هذا الاجراء



السفير الأمريكي / المستوطن دافيد فريدمان (الثاني من اليمين) في زيارة لتفقد في محيط الأقصى برفقة فتنيامو.

من نقاط قوة المجلس ومواطن تأثيره الكبيرة أنه يقوم فعليا بدور مركز حكم محلي في الضفة المحتلة، وفي الوقت ذاته هو عضو في مركز الحكم الإسرائيلي العام، والذي يضم في عضويته كل السلطات المحلية والبلدية والمجالس الإقليمية الإسرائيلية. وكما أسلفنا فإنه من المتوقع أن يُستغل هذا الموقع لتوسيع الاستيطان والتهويد وتعزيزهما.

إن الاختلاف مع المنظمات الاستيطانية التاريخية هو أن الأخيرة عملت في ظروف انعدام الدولة، وقامت ببناء بنياتها، ولذلك كانت في مراحلها الأولى أكثر حذرا في الصدام المباشر مع الفلسطينيين أهل البلاد، بينما ينطلق المجلس من أمرين مركزيين، أولهما أنه توجد دولة تحتضنه والثاني أن الاحتلال شرعي، وبتعريفاته «تحرير». ولذلك فهو أكثر شراسة وعدوانية في الحياة اليومية أيضا، ويثق بأن كل ما يبينه على الأرض سوف تتبناه الدولة. فلا رادع لهذا التوجه، لأن الاحتلال سهل للغاية في ظل الضعف الفلسطيني والعربي.

## نقاشات داخلية وصعوبات اقتصادية: مجلس المستوطنات أمام مفترق طرق

بالإمكان توصيف المرحلة التي تميز وضعية المجلس الداخلية، بأزمة وجودية، لكنها أزمة ناتجة بالأساس عن تحقيق الأهداف، لا القصور والإخفاق. في المقابل، يمكن الادعاء بأن المجلس لم ينه مهامه من حيث سعة المشروع الاستيطاني وهدفه بتوطين مليون يهودي في الضفة الغربية، لكن، في ظل التحولات في المجتمع الإسرائيلي، ونتيجة لأثره السياسي أيضا بفضل هذه التحولات، وانتقال قيادات المشروع الاستيطاني ونخبه إلى سدة الحكم والمواقع المفصلية في الحياة العامة، فإن ذلك يجعل مشروع مجلس المستوطنات مشروع دولة. وهذا يؤدي بدوره إلى تآكل الحاجة إليه.

لا تريد المجالس الإقليمية أن تساهم في المجلس وتمول احتياجاته التنظيمية، وأكبر هذه المجالس ماتي بنيامين.

بطبيعتها، فإن المؤسسات بعد مراحل التأسيس المشبعة بالقيم والسعي إلى المثالية، تغدو مستقلة نسبيا عن مؤسسيها، وتصبح كيانا بحد ذاته، وتشهد تغيرات في شخوص القيمين عليها وطبيعتهم. وفي مراحل الضمور تسعى، ذات المؤسسات وبقوة الاستثمارية إلى الحفاظ على بقائها، حتى وإن كان في

بدور مركز حكم محلي في الضفة المحتلة، وفي الوقت ذاته هو عضو في مركز الحكم الإسرائيلي العام، والذي يضم في عضويته كل السلطات المحلية والبلدية والمجالس الإقليمية الإسرائيلية.<sup>٣٣</sup> وكما أسلفنا فإنه من المتوقع أن يُستغل هذا الموقع لتوسيع الاستيطان والتهويد وتعزيزهما. ولكونه جهازا استعماريا فإنه يتداخل مع دور الدولة والإجماع الإسرائيلي. كما أن ما يلفت الانتباه هو أن المجلس لا يتوجه إلى القضاء الإسرائيلي، بل يخلق وقائع على الأرض من فوق الحكومة ومن فوق القضاء، ويقوم القضاء عمليا بقبول موقف الدولة الذي يتبنى هذه الوقائع كحقائق سياسية ومن ثم قانونية، فلم تنتظر المحكمة العليا الإسرائيلية التغير في الموقف الأميركي بشأن عدم تعارض المستوطنات مع القانون الدولي، بل سبقتها وأعطت الأولوية للقانون الإسرائيلي ولتفسيراتها للقانون الدولي.

كما ذكر في المقدمة، من الجدير الانتباه إلى وجود فجوة بين المفهوم العربي والعبري للمستوطنات والاستيطان. ففي الخطاب العربي والفلسطيني وحتى العالمي الدارج فإن المستوطنات هي ذات سياق ذهني غير شرعي واحتلالي واستعماري، في حين أنها في السابق الإسرائيلي وسياق اللغة العبرية تحمل معنى إيجابيا طلائعيا في صميم بناء ونشوء دولة إسرائيل. كما وتحمل بالعبرية مفهوم الموروث التاريخي، وهذا ما يجمع البعدين القومي والديني في الحالة الإسرائيلية.

يمثل مجلس المستوطنات ثقافة استيطانية متأصلة في المشروع الصهيوني ومغزاها أن الاستيطان هو أولوية ثم القانون. ولو عدنا إلى بدايات المجلس وغوش إيمونيم، وكذلك إلى المساومات الأولى التي فرضت على حكومة رابين الأولى، نجد أن هذه النشأة كما الاحتلال، هي وليدة الاحتلال، وقد ولدت معها ثقافة إخضاع القانون إلى احتياجات الاستيطان والنهب والسيطرة. كما ونشأت عنها وترعرعت ثقافة سياسية استعمارية تتيح للمستعمر كفرد أيضا في التضييق حيز المعيشة الضيق أساسا لأهل البلاد الفلسطينيين والاعتداء على أملاكهم وحتى على حياتهم.

بالإمكان توصيف المرحلة التي تميز وضعية المجلس الداخلية، بأزمة وجودية، لكنها أزمة ناتجة بالأساس عن تحقيق الأهداف، لا القصور والإخفاق. في المقابل، يمكن الادعاء بأن المجلس لم يمهّمه من حيث سعة المشروع الاستيطاني وهدفه بتوطين مليون يهودي في الضفة الغربية.

أرضية مؤقتة لدور المجلس، وفي الوقت ذاته، غدت مؤسسات الدولة الرسمية تقوم بهذا الدور مباشرة كإنجاز لليمين الاستيطاني ذاته.

بناءً عليه، يمكن وصف أزمة المجلس الحالية بأزمة مرحلة تحقيق الأهداف وغياب أفق جوهري جديد. هذا صحيح لمجلس المستوطنات ويسري على أشكال التنظيمات بشكل عام، وبالذات الجمعيات. تنعكس الأزمة في التوقف عن تحويل الأموال المقطوعة من ميزانيات المجالس الإقليمية، سواء التحويلات المالية أم المساعدات اللوجستية، وبالذات المجالس الكبيرة والغنية منها. لكن أزمة المجلس أيضاً نتاج صراعات داخل تيارات المستوطنين ومرجعياتهم واصطفاتهم السياسية الحزبية.

ليس صدفة أن الرئيس الحالي للمجلس ألياني، الذي انتخب مؤخراً، هو علماني، مع أن منظري المجلس يعتبرون هذا إنجازاً ومسعى للتفتيش عن مخارج من الأزمة، بما فيها التحولات السكانية وتزايد أعداد العلمانيين الأقل تأثراً بالعقيدة الدينية القومية، لكنهم مع الضم كما أعلن الرئيس المنتخب الحالي.

يسعى المجلس، في مواجهة الأزمة، إلى ملاءمة نفسه والتجديد على أمل تخطيها. بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٠ إلتمأت في غوش عتصيون الجمعية العامة لمجلس المستوطنات، وبشكل هذا الاجتماع انطلاق مجلس المستوطنات المتجدد، كما أكد القيمون عليه، وتم فيه انتخاب هيئة موسعة تعكس التنوع السكاني في المستوطنات، لتشمل العلمانيين والحريديم إضافة إلى المتدينين القوميين. كما وبشكل نقطة تحول، فبشأن المرجعيات، لن تبقى المرجعية مجموعة مغلقة، بل ستكون مفتوحة ومعلنة أمام جمهور الهدف، وهو منحى لبناء المؤسسة بشكل مستقل نسبياً عن حلقة المؤسسين والمدارس الدينية. وبالإمكان اعتبار هذا التحول مرهوناً بالعلاقة مع الدولة، والسعي إلى أن يكون المجلس شريكاً للدولة ومعتمداً من قبلها، وليس منظمة غير حكومية بالمفهوم التقليدي.

قد يعكس هذا مسعى للتغيير، ولكنه يشكل أيضاً أحد المؤشرات للأزمة التي يمر بها المجلس بعد أن حقق جل أهدافه الاستيطانية، لكن لا يزال أمامه جلب أكثر من نصف مليون

حالة المجلس أنه أصبح يمتلك أدوات تأثير وصنع سياسات ووقائع على الأرض تتفوق نوعياً وكمياً ما كان لديه، وهي أقوى من بنيته وقدراته الداخلية.

إن مجلس المستوطنات كامتداد لحركة غوش إيمونيم ومن خلال جمهور الهدف الذي حدده ومرجعياته، هو تنظيم يمثل التيار الديني القومي الاستيطاني القائم على عقيدة أرض إسرائيل من البحر إلى النهر، وهناك تيارات داخلية لا تزال تتبنى حلم أرض إسرائيل الكبرى.

هناك عدة أمثلة متشابهة من حيث النموذج المؤسسي، حتى ولو كانت نقيضة في الجوهر، ومنها لجنة الأربعين للاعتراف بالقرى غير المعترف بها، أو المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، فقد شكّل كل منهما في مرحلته إطاراً ناشطاً طلائعياً ومبادراً لتعزيز الصمود ومقومات البقاء وكسب الاعتراف بالقرى المذكورة. مع مرور الزمن وإنجاز اعتراف رسمي بعدد كبير من القرى التي كانت مهددة بالهدم، ومعركة شعبية وقضائية ودولية، فإن تحقيق الهدف المركزي أدى بالعديد من المبادرات وقيادات هذين التنظيمين إلى الابتعاد عن التنظيم الأم، وصبّ جهودهم في إدارة لجان القرى التي حققت الاعتراف، وهذا ألقى عليهم مسؤوليات كبرى ومهام تطويرية كبيرة وميزانيات، كما جعلهم يمتلكون مواطن قوة لا يمتلكها التنظيم الأم، بل على حساب دوره والحاجة إليه وضروره وجوده. إن أزمة المؤسسات التي تحقق أهدافها التي قامت من أجلها تُحدث توتراً ما بين قوة الاستمرار في المؤسسة وبين ما أنتجته جهودها هي.

أزمة حتى ولو كانت وجودية، فإنها ليست نهاية المطاف

لكن عند البحث في التسلسل الزمني نرى أن حركة غوش إيمونيم أنهت دورها ليتحول إلى مجلس المستوطنات، وهذا بدوره يشارف على إنهاء دوره بعد أن حقق مجمل أهدافه، حتى وإن لم تصغ قانونياً بعد، على شاكلة الإعلان عن ضم الضفة الغربية وبالذات الكتل الاستيطانية فيها إلى إسرائيل، كما حصل مع القدس والجولان السوري. شكّل حكم اليمين الإسرائيلي ونفوذ اليمين الاستيطاني في مؤسسات الدولة والكنيسة من ناحية

**إن الإجماع القومي الإسرائيلي حول المشروع الاستيطاني، وبالذات الكتل الاستيطانية، قد أعاد انتاج الخارطة السياسية على شاكلة حركات كبرى مثل غوش إيمونيم، ومن ثم مجلس المستوطنات، وأحزاب ونخب سياسية في رأس الهرم الإسرائيلي، وهذا يزيد من قوة المجلس. في المقابل هناك أصوات ترى أن دور مواصلة المشروع الاستيطاني، وضمان مليون مستوطن، وكذلك الضم، هي مشاريع دولة ولا خطر عليها.**

مستوطن جديد، وهذا دون شك هو مشروع دولة، إضافة إلى مشروع الضم المتداول، وكلاهما يعكس ضرورة الانتقال في المرحلة القادمة إلى التشديد على لعب دور قوة ضاغطة على الحكومة، وليس وكيلًا لها.

إلى ميزانيتها لأنشطة المجلس، مثل استئجار مئات الحافلات لنقل المتظاهرين، أو توفير بلدوزرات وآليات شق طرق وأعمال بناء، أو إعلانات وحملات دعائية في الصحف ووسائل الإعلام. تساوي هذه التكاليف أضعاف ميزانية المجلس المعلنة، والتي تدور حوالى ٢,٦ مليون شيكل سنوياً، وتخدم مشاريع المجلس مباشرة.

٣. مسطحات البناء والصناعة والزراعة والتوسع التي توفرها الدولة، والتسهيلات في الدعم الحكومي؛ إذ تحدد الدولة أن التمويل الحكومي المقدم من خلال الوزارات كميزانيات دعم، مبني على أساس مناطق ومجموعات سكانية ذات اعتبارات أولوية قومية. تقع كل المستوطنات ضمن هذا المعيار، وضمن ذلك المجلس.

٤. هناك فجوة كبيرة وواضحة للعيان بين دور المجلس وأثره من ناحية، وبين ميزانيته الرسمية المعلنة.

٥. من الدارج أن التنظيم السقف أو المظلة ليس بحاجة إلى ميزانيات كبيرة مقارنة بالتنظيمات ذات التخصصات المهنية أو الحقوقية، فهو يلعب دورين مركزيين:

أ. محرك ومحفز وإطار لعمل جماعي.

ب. ممثل مصالح المستوطنات أمام الجهات الرسمية والعالمية أيضاً.

٦. مجلس المستوطنات يعمل ضمن منظومة متشعبة من البنى الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في تعزيز المشروع الاستيطاني.

٧. كما كل مؤسسة، فإن مجلس المستوطنات قد مرّ ويمر في المراحل المعهودة في عالم الجمعيات والمؤسسات، وهو مرحلة النشوء والتأسيس حيث يقف وراءها الحلم والقيم والأناس المتفانون من أجل الفكرة وتحويلها إلى مشروع والمشبعون في هذه الحالة بالعقيدة القومية الدينية الاستيطانية. وهناك

## استنتاجات

إذا تطرقنا إلى الموضوع من باب تقييم الجمعيات نجد ما يلي:

١. ليس من الدقة إدراج هذا الإطار ضمن مسميات الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية فحسب، بل إن مجلس المستوطنات له علاقة بالدولة وخارج نطاق الحكومة، وفي عضويته هناك مؤسسات رسمية (سلطات محلية وإقليمية)؛ أي إنه منظمة فوق حكومية. وهذا ما سيجري التطرق إليه لاحقاً.

٢. مقومات وجوده التنظيمي والمالي هي في جوهرها خارج رقابة القانون ولا يجري إتباعها لحدود مسؤولية المجلس: مثلاً التمويل الأكبر للمجلس يأتي من خلال ما يسمى «مساعدات لوجستية» تقدمها المجالس الإقليمية للمستوطنات وعددها ستة. وتقوم هذه المجالس بتمويل تكاليف تأخذها على عاتق



مرحلة النضوج والمأسسة، أما المرحلة الحالية التي يمر بها المجلس فهي مرحلة الأزمة والتي تدور في محور التساؤل حول ضرورة استمراره بعد أن حقق جل أهدافه، وبعد نشوء قوى جذب جديدة وتعددية داخل مجتمع المستوطنات سواء سياسية أم ديمغرافية، إذ تشير المعطيات إلى تركيبة سكانية بخلاف التفكير السائد بأنها مجموعات ذات عقيدة وأيديولوجية استيطانية، بل أيضا من منطلقات جودة الحياة والقرب إلى مركز البلاد وتكاليف السكن والعيشة وحل مشكلة الإسكان.

٨. مقارنة «جمعيات اليمين» وبالأذات مجلس المستوطنات مع «جمعيات اليسار» فيها عدم توازن مفرط، والدولة ومؤسساتها بما فيها منظمات الظلال لها الدور الأكبر في تعاضد قوة مجلس المستوطنات. كما وتشكل الأنشطة الخارجية على القانون -إلى حين تغيير وضعيتها- أحد أهم أوجه التكامل مع الدولة.

٩. كما وتوصل المقال إلى استنتاج أن مجلس المستوطنات هو شكل تنظيم لاعم مرحلة معينة من مراحل تنظيم المشروع الاستيطاني الاحتلالي، والذي لا نستطيع حصره في الحركات التي سبقته، وقام ضمن مشروعها، والمقصود «حركة أرض إسرائيل الكاملة» و«حركة غوش إيمونيم». ويطرح السؤال عن مدى راهنية المجلس اليوم ومستقبلا، وهو سؤال يطرحه القيمون عليه ومجمل حركة الاستيطان.

١٠. إن هدف مجلس المستوطنات وتصوره المستقبلي في مضاعفة عدد المستوطنين إلى المليون، قد يتحقق، لكن يبدو وبناء على أزمة المجلس، أنه لن يكون هو الإطار الذي سيحقق الهدف، بل تغدو الدولة قد تبنت هذا النهج، كما أن الاحتياجات الاقتصادية وأزمة المسكن، أسعار العقارات قد تحسم لدى أوساط معينة.

## الخلاصة

يتمتع المجلس بفضل الدولة والفكر الصهيوني الديني وقيم الطلائعية الاستيطانية المنبثقة عنه وموضوعة مشروعها ضمن الإجماع الحاكم، بقوة تفوق حجم التنظيم وقدراته المؤسسية، ومصدرها في الدولة ومؤسساتها، ولديه أحزاب تمثله في الكنيسة والحكومة، تشكل قوة ضغط ثابتة وعظيمة الأثر. وفي العقد الأخير، وبالأذات مرحلة حكومة نتانيا هو يمكن القول إن مجلس المستوطنات يتمتع بحكومة تتماثل معه وتتبنى خطه

ومشروعه، كما يوجد للحكومة الإسرائيلية ذراع استيطانية على شاكلة مجلس ييشع.

ضعف الحالة الفلسطينية وسهولة استمرار الاحتلال يجعلان أثر مجلس ييشع أكبر، ومجمل دوره متأثر من محصلة توازن القوى المحلية والعالمية حول هذه المسألة.

ويتجاوز نفوذ المجلس تخوم المستوطنات، بل غدا نموذجا يحتذى في الحالة الإسرائيلية، ولدى سعاة مخططات الإمعان في تهويد الجليل والنقب من سلطات محلية وبلدية ومجالس إقليمية. ويمكن القول إن المجلس ورث بنجاح البعد «الطائفي» للصهيونية ودمجه في البعد الديني المكرس.

على الرغم من نقاط القوة الكثيرة، لكن وبالأذات منذ الانسحاب من قطاع غزة وأخلاء المستوطنات وهدمها، يواجه المجلس أزمة ثقة داخلية تتداخل مع «أزمة تحقيق الهدف»، وهناك أزمة وظيفية بانتقال الوزن إلى المجالس الإقليمية للمستوطنات قد تؤدي مجمعة إلى إنهاء المجلس لدوره، لكن ليس لمشروعه.

في الختام أورد ما جاء في بيان مجلس المستوطنات الذي نشره في موقعه في أعقاب تصريحات بومبيو:

«إن التصريحات وحدها لا قابلية لها دون العمل على الأرض. هكذا فكر بن غوريون حين أقام الدولة. وكذا ما نعمده اليوم». ورد هذا الموقف ضمن البيان الذي أصدره مجلس المستوطنات في أعقاب تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة بومبيو بعدم تعارض المستوطنات مع القانون الدولي. وهو يعكس جوهر المشروع الصهيوني سواء التاريخي أم المتجدد والمتسارع منذ العام ١٩٦٧. إنه عودة إلى الجذور من أجل نظرة إلى الأمام. لا يفتش عن شرعية لأن شرعيته ريبانية وتوراتية حسب مفاهيمه، لكنه يعزز مصداقيته بكونه استمرارا للمشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين. هذا المنطق، جرى اتباعه في التعامل مع تصريح بلفور المشهور ومع قرار التقسيم قبل الإعلان عن قيام إسرائيل، وجرى فيه زرع المستوطنات التعاونية على الحدود لترسيم حدود سيادتها».

«اليوم كما الامس لا يجوز لنا الركون ولا أن ننبر من عبق التصريحات الإيجابية مهما كانت. إن الاعتراف الأميركي بقانونية المستوطنات مثير ومهم، لكنه يلقي على عاتقنا المسؤولية تجاه مستقبل المنطقة. لا يوجد لدينا الترف بأن نعتمد على التصريحات. إن دورنا هو المضي قدما وأن نبني طابقا إضافيا على الأسس القانونية وكذلك المادية على الأرض... تطبيق السيادة الإسرائيلية في المنطقة وفي الوقت ذاته تطوير البنى والاقتصاد

ضعف الحالة الفلسطينية وسهولة استمرار الاحتلال يجعلان أثر مجلس ييشع أكبر، ومجمل دوره متأثر من محصلة توازن القوى المحلية والعالمية حول هذه المسألة.

ويتجاوز نفوذ المجلس تخوم المستوطنات، بل غدا نموذجا يحتذى في الحالة الإسرائيلية، ولدى سعاة مخططات الإمعان في تهويد الجليل والنقب.

القدس.

لتحسين مستوى معيشة السكان الذين يعيشون هنا.!!

## ملحق

### توزيع المجالس الإقليمية والبلدية للمستوطنات

قائمة المجالس الإقليمية في مجلس ييشع، وعدد المستوطنات في كل منها:

مطي بنيامين	٥٤
شومرون	٣١
غوش عتصيون	١٤
بكعات هيردن (غور الأردن)	٢١
هار حفرون (جبل الخليل)	١٦
مخطوطات البحر الميت	٦

### المستوطنات التي تديرها مجالس محلية أو بلدية:

بيت إيل، معاليه أفرام، جفعات زئيف، كدوميم، عمانوئيل، أريئيل، ألكانه، كارني شومرون، ألفي منشيه، بيت أرييه، موديعين عيليت، معاليه أدوميم، إفرات، بيتار عيليت، هار أدار، كريات أربع،

حسب معطيات مجلس المستوطنات على موقعه الإلكتروني، يبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) ٤٤٨,٦٧٢ نسمة، وتبلغ نسبة الزيادة السكانية في العام ٢٠١٨ وتشمل الزيادة الطبيعية والمستوطنين الجدد ٣٪ ؛ أي ١٢,٩٦٤.

كما تتحدث معطيات مجلس المستوطنات عن منحى ثابت للتعاقد العددي ما بين ثلاث مجموعات، هي: اليهود القوميين والحريديم والعلمانيون. تشكل كل مجموعة حوالي ثلث إجمالي عدد سكان المستوطنات مع تفوق نسبي لعدد المتدينين القوميين، وهم أيضا أصحاب النفوذ الأقوى.

ويسعى هذا التيار إلى تعزيز حضوره في الجيش الإسرائيلي وعلى مستوى القيادة، ويتفاخر مجلس المستوطنات بأن ٨٥٪ من الجنود من بلداته يخدمون في وحدات قتالية، ويعزو ذلك إلى الروح العسكرية والطائفة والدينية الصهيونية للمستوطنين، وهي قيم المجلس..

إن البلدات الأكبر في إطار المجلس هي موديعين عيليت وبيتار عيليت ومعاليه أدوميم وأريئيل، وفيها مجتمعة يسكن ١٩٥,٧٧١ (٤٣٪)، وفي المجالس المحلية يعيش ٩٦,٨٩٠ نسمة (٢٢٪)، وفي إطار المجالس الإقليمية المنتشرة في المنطقة ١٥٧,٠٠٨ مستوطن (٣٥٪).

المستوطنة الأكبر والتي ليست بلدية ولا مجلسا محليا هي كوخاف يعقوب، تليها شعاري تكفا وجبعات آدم وطملمون وكفار أدوميم وشيلو وتكواع.



للكرين كيمت لغرض إقامة مستوطنة جديدة. موقع حركة السلام الآن، ٢٠١٥/١٤.

١١ (آخر مشاهدة في شهر ٢٠١٩) <https://peacenow.org.il/jnf-land-to-efrat>

١٧ أنظروا: «رئيس مجلس ييشع» على موقع المجلس الإقليمي بنيامين»، شهر شباط ٢٠١٣.

١٨ دانييل برزيلي، «مجلس الجليل يبدأ طريقه بقيادة رئيس بلدية عكا شمعون لكرين»، موقع بوزيتسيا، ٢٠١٩/٩/٢٢ <https://binyamin.org.il/newspaper/?parent=5916>

<https://www.posizia.co.il/%D7%9E%D7%A7%D7%95%D7%9E%D7%99%D7%9E%D7%95%D7%A2%D7%A6%D7%94%D7%92%D7%9C%D7%99%D7%9C-%D7%99%D7%95%D7%A6%D7%90%D7%AA-%D7%9C%D7%93%D7%A8%D7%9A-%D7%90%D7%AA-%D7%94%D7%A4%D7%95%D7%A8%D7%95%D7%9D-%D7%9E%D7%95%D7%91/>

١٩ «منظمات الظل التابعة للحكومة- هكذا تعمل العلاقة الخفية بين شعبة الاستيطان، الكرين كيمت وشركة كاتسا». موقع هكلكلاه هأميتيت (الاقتصاد الحقيقي)، ٢٠١٥/١١، <http://kalkala-amitit.blogspot.com/2015/01/blog-post.html>

٢٠ تنفوا (ومعناها بالعربية الازدهار) هي مديرية أقيمت في مكتب رئيس الحكومة لمساندة وتعويز وإسكان المستوطنين الذين جرى نقلهم من مستوطنات غزة التي دمرتها إسرائيل حين انسحبت منها تنفيذاً لخطة الانفصال». وقد عملت لغاية ٢٠١٣ ثم تقرر حلها.

٢١ زيف شطيل، تحت الرادار - السياسة الهادئة لشرعة بؤر استيطانية غير مرخصة وتحويلها إلى مستوطنات رسمية. موقع «يش دين»، ٢٠١٥ [http://files.yesh-din.org/userfiles/Yesh%20Din\\_Under%20The%20Radar%20-%20Hebrew\\_WEB\(2\).pdf](http://files.yesh-din.org/userfiles/Yesh%20Din_Under%20The%20Radar%20-%20Hebrew_WEB(2).pdf)

٢٢ عقيدة الملك وهو كتاب فقهي صدر في الجزء الأول منه عام ٢٠٠٩ والجزء الثاني عام ٢٠١٦، وفيه تطرح عقيدة تشرح التبريرات والشروط لقتل «الأغيار» سواء في زمن الحرب أم في زمن السلم. وقد ألفه كل من كبار الكهنة في المدرسة الدينية «يشيفات عود يوسف حاي» في مستوطنة يتسهار، الحاخام إسحق شبريا ويوسف أليستور، ويكثر في هذه المستوطنة «شباب التلال» وهي مجموعة إرهابية تقوم بإقامة بؤر استيطانية واعتداءات دائمة على البلدات الفلسطينية وأشجار الزيتون وتعتبر دفيئة لعمليات «جباية الثمن».

٢٣ وهذا يشمل السلطات المحلية والبلدية العربية في الداخل والمثلة في إطار اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والتي تأسست في حينه في العام ١٩٧٤ (الفترة ذاتها) في مسعى من مكتب مستشار الشؤون العربية في رئاسة الحكومة الإسرائيلية لتكون أداة ضبط، ومع الوقت تحولت إلى أداة ضغط أيضاً. ويسعى هذا الإطار الجمعي العربي بدوره لاعتماد فكرة اللوبي البرلماني ومقابل الحكومة ويتابع مساعيه في الكنيست ومقابل الوزارات، بالأساس مع أعضاء الكنيست العرب، وهو يسعى ضمن أدواره إلى توفير الميزانيات ومواجهة التمييز العنصري بشأن توزيعها، كما أنه يسعى إلى زيادة وتوسيع مساحات ومناطق نفوذ السلطات المحلية العربية. وبالتأكيد فإن قوته لا تضاهى مقارنة مع مجلس المستوطنات الذي يملك مواطن قوة بنيوية في علاقته بالحكومة والدولة ومؤسساتها وله امتداداته الدينية والصهيونية. ولو عدنا إلى المقارنة مع لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، فإن الأخيرة تتحرك من نقطة انطلاق على هامش تنافر وتوتر بنيوي في علاقاتها مع الدولة التي تتبنى بكل أجهزتها سياسة تمييز عنصري وتضييقات وهدم بيوت ورفض الاعتراف بالقرى في النقب والجليل، في حين أن مجلس ييشع ينطلق من قلب الإجماع القومي الإسرائيلي الصهيوني الحاكم والمهيمن ومن القيم الاستيطانية التهويدية الاستعمارية لهذا الإجماع، والذي ينحو بمجمله باتجاه المجلس وليس العكس.

١ يجري الحديث عن منظمات وشركات قامت بدور تاريخي ولم يجر حلها وتفكيكها بعد إنهائه، وغدت مسارات لتحويل ميزانيات فوق القانون، وكذلك للتوظيفات السياسية ومنها: الوكالة اليهودية، والوكالة الصهيونية، والكرين كيمت وشركة كاتسا، وهذه الأخيرة لا تزال تحاط بالسرية والكتمان، ويجري الحديث عن شركة دولية بنتها إسرائيل وإيران (الشاه) بعد حرب ١٩٦٧ لنقل النفط غير المصرح بمصدره من ميناء ايلات إلى كل من ميناءي حيفا وأشدود. ٢ موطي بسوك، آفي با ايلي ورنيت ناحوم هليفي. «من يدبر النضال لخفض أسعار السكن؟ وجهاء اليمين وقيادة مجلس ييشع سابقاً. موقع «ذي ماركر»، ٢٠١٣/٣/١٨ <https://www.themarker.com/realestate/1.1968566>

شهر ١١/٢٠١٩) (آخر مشاهدة في

٣ أنظروا: غايدستار- موقع الجمعيات في إسرائيل/ وزارة العدل. «يشع- جمعية تطوير المجتمع الاستيطاني في يهودا والسامرة وقطاع غزة. <https://www.guidestar.org.il/organization/580186492/finances>

(آخر مشاهدة في شهر ١١/٢٠١٩)

٤ «البيشوف» هو بالأساس مصطلح جرى إطلاقه في علم الاجتماع والسياسة في إسرائيل على الفترة التي سبقت قيام الدولة، ويمكن اعتبارها الدولة التي أقيمت قبل الإعلان رسمياً عنها. وقد قادت تلك المرحلة المؤسسات القومية الصهيونية. ومن دلالات استخدام مجلس المستوطنات لهذا المفهوم هو استمرارية المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية للمشروع الاستيطاني التاريخي في فلسطين.

٥ هناك تيارات استيطانية أخرى خارج إطار التيار الديني القومي، إذ إن الحركة الكيبوتسية الموحدة أقامت مستوطنات في غور الأردن ضمن المناطق التي اعتمدت «خطة ألون» إبقائها تحت السيادة الإسرائيلية، وكذلك حركة همزاحي الحريدية.

٦ <https://kotar-cet-ac-il.rproxy.tau.ac.il/KotarApp/Viewer.aspx?nBookID=104334573#1.4337.6.default> (آخر مشاهدة في شهر ١١/٢٠١٩)

٧ نسبة إلى يغال ألون أحد أبرز القادة الإسرائيليين في حينه لتقسيم الضفة الغربية بين إسرائيل والأردن، بحيث تحتفظ إسرائيل بالقدس وغور الأردن وغوش عصبين، وإقامة دولة درزية في هضبة الجولان، وإبقاء أجزاء من شمال سيناء.

٨ كبريل ٢٠٠٣، ص. ٢٠٨

٩ أفيفا حلميش و عوفر شيف. مقدمة المجلد ١١ من سلسلة: مقاربات حول نهضة إسرائيل، بعنوان إسرائيل ١٩٦٧-١٩٧٧: استمرار وانعطاف. ص. ٢١٧ <https://kotar.cet.ac.il/KotarApp/Viewer.aspx?nBookID=1047245>

١٠ هي المساومة بين حكومة حزب العمل ممثلة بشمعون بيريس الذي رسّخ الموقف بعدم إزالة نقاط استيطانية شرط أن تكون منسقة مع الحكومة أو ضمن سياستها، وما طلبه من المستوطنين كان إجراءات شكلية تتعلق بالواقع لا بالمبدأ. عارض رئيس الحكومة في حينه إسحق رابين هذا الاتفاق، لكنه لم ينجح في مواجهته، بل خضع له إلى أن انتقل الحكم إلى الليكود في أيار ١٩٧٧.

١١ أشر أريان. الجمهورية الإسرائيلية الثانية. حيفا: جامعة حيفا وزمورا بيتان، ١٩٩٧، ص. ٢٦٢

١٢ أشر أريان، الجمهورية... ص. ٢٦٢

١٣ طال شليف ومايا هورودينشانو. مجلس ييشع عزّز قوة تنبأه؛ الدولة تصادق على تخصيص ملايين للأمن في يهودا والسامرة. موقع «أخبار والا»، ٢٠١٩/١١/٢٨.

١٤ «أقام مستوطنون بؤرة استيطان جديدة غربي بيت لحم على أرض منحتها لهم الكرين كيمت»، موقع حركة السلام الآن، ٢٠١٩/٩/٤.

١٥ هيئة الاحتلال التي تتعاطى بالقضايا الحياتية للسكان الفلسطينيين (أ.م.)

١٦ «خصصت الإدارة المدنية سراً للمجلس المحلي في إفرات أرضاً تعود ملكيتها